

"التجارة الخارجية" تفرض رسوماً لمكافحة الإغراق على واردات المملكة من منتج أغطية الألمنيوم سهولة الفتح لعب المشروبات

المصدر: واس

تاريخ النشر: 13 أكتوبر 2026

فرض رسوم نهائية لمكافحة الإغراق

أغطية الألمنيوم سهلة الفتح لعب المشروبات بأقطار من 50 مم إلى 63 مم	اسم المنتج
830990700000	البند الجمركي
جمهورية الصين الشعبية	بلد المنشأ أو التصدير
رسوم مكافحة إغراق نهائية	نوع التدبير
خمس سنوات تبدأ من 13 أكتوبر 2026م	مدة فرض الرسوم
تتراوح بين 15.8% إلى 38.7% من القيمة CIF بما لا يقل عن 7.418 إلى 18.201 ريالاً سعودياً للألف غطاء وبما لا يقل عن 2.941 إلى 7.215 ريالاً سعودياً للكيلو جرام.	مقدار فرض الرسوم

أصدر معالي رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، قراراً بفرض رسوم نهائية لمكافحة الإغراق على واردات المملكة من منتج أغطية الألمنيوم سهلة الفتح لعب المشروبات بأقطار من 50 مم إلى 63 مم ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية.

ونُشر قرار فرض الرسوم النهائية والإعلان العام في جريدة أم القرى بتاريخ 12 أكتوبر 2026م، وتطبق الرسوم النهائية على واردات المنتج المعني لمدة خمس سنوات تبدأ من 13 أكتوبر 2026م.

كما يوجه القرار المشار إليه هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بفرض وتحصيل رسوم مكافحة الإغراق النهائية على المنتج المعني بنسب تتراوح بين 15.8% إلى 38.7% وفقاً للجدول المضمن في هذا القرار والموضح به الرسوم بشكل تفصيلي.

يأتي قرار فرض الرسوم النهائية لمكافحة الإغراق وفقاً لنظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية؛ الذي يهدف إلى حماية الصناعة المحلية من الممارسات التجارية غير العادلة في السوق السعودي.

كما يستند هذا القرار إلى النتائج النهائية للتحقيق الذي بدأ في 30 سبتمبر 2025م نتيجة شكوى مقدمة من الصناعة المحلية، وذلك وفقاً لنظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية ولائحته التنفيذية.

وللمزيد من المعلومات حول قرار معالي رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية بفرض الرسوم والإعلان العام، يرجى زيارة الموقع الرسمي للهيئة العامة للتجارة الخارجية عبر الرابط: gaft.gov.sa والوصول إلى صفحة "الإعلانات والتعاميم لتحقيق المعالجات التجارية".

يذكر أن الهيئة العامة للتجارة الخارجية تهدف إلى تعزيز وتعظيم مكاسب المملكة التجارية الدولية، والدفاع عن مصالحها في مجالات التجارة الخارجية، بما يسهم في تنمية الاقتصاد الوطني.